



محضر جلسة لجنة الإصلاح الإداري
والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة
التصرف في المال العام
عدد 03

● تاريخ الاجتماع: 28 نوفمبر 2018

● جدول الأعمال:

- النظر في مشروع خطة عمل اللجنة خلال المدة النيابية الخامسة.
- نقاط مختلفة.

● الحضور:

– الحاضرون: 08

– المعتذرون: 10

– الغائبون: لأحد

– الحاضرون من غير أعضاء اللجنة : لأحد

رفع الجلسة: 11.30

● افتتاح الجلسة: 10.40

* * * * *

• مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام جلستها الثالثة للمدة النيابية الخامسة يوم 28 نوفمبر 2018 خصصتها للنظر في مشروع خطة عملها خلال المدة النيابية الخامسة (2018-2019).

وقد افتتحت السيدة رئيسة اللجنة الجلسة بعرض مقترح البرنامج المتضمن لخطة العمل مثلما تم إعداده من قبل المكتب، حيث اقترحت إمكانية اختيار ملفات محدّدة وتقديم تقرير وتوصيات بخصوصها، ملاحظة وجود ملفات من طبيعة جديدة إضافة إلى الملفات الحارقة. وتطرق لإمكانية تكليف فريق عمل حول ملفات مقترحة يدلي بتقرير حولها يعرض على اللجنة لتقدّر طريقة مواصلة العمل عليه، على غرار مواضيع متعلّقة بملف الآثار، تعاونية التعليم وغيرها.

ثم تداول الأعضاء حول جملة من المسائل من ذلك مقترح اختيار العمل على الملف المتعلق بالوكالة العقارية للسكنى في ولاية نابل في علاقة بإسناد المقاسم لغير متساكني الجهة وتسجيل إخلالات بالنسبة لإسناد المقاسم بطريقة يكتنفها الغموض وعلى حساب المسجلين السابقين من حيث التاريخ والأحقية.

واعتبر بعض الأعضاء أن البرنامج المقترح واعد وثرى، لكن لا تسمح الفترة الزمنية المتبقية للدورة بإنجازه حيث تمت ملاحظة توسع مواضيع الخطة المعروضة للمصادقة، واقتراح تحديد البرنامج طبقا لمعايير واضحة ومحددة في اختيار الملفات التي سيتم تبنيها من قبل اللجنة بما يستدعي توضيح منهجية عمل اللجنة في المدة النيابية الحالية والحاجة لترشيد استغلال عامل الوقت المخصص للجنة لإنجاز برنامجها، مع إمكانية اعتماد طريقة تكوين فرق عمل مصغرة لدراسة ملفات خاصة أو ذات صبغة مستعجلة، تقدم تقارير بشأنها للجنة بما من شأنه أن يسهل ويسرع عملها.

كما تم إبراز أهمية الرقابة على المال العام وعلى المؤسسات العمومية في العمل الرقابي للجنة مع التركيز على طلب تقارير التدقيق من قبل الخبراء والمختصين، بالتنسيق مع هيئات الرقابة المختصة من أجل خلق تقليد وإيجاد طرق وآليات الرقابة على المال العام، واقتراح مواصلة متابعة ملف الإصلاحات الكبرى. وتقدم الأعضاء بمقترحات بخصوص تنظيم جلسات استماع حول بعض المواضيع الجديدة المقترحة وتخصيص جلسة استماع للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لعرض تقريرها السنوي وتخصيص جلسة استماع للأطراف المعنية حول ملف إصلاح الإدارة وتطوير الوظيفة العمومية.

فيما رأى أحد الأعضاء انه على الرغم من ثراء أعمال اللجنة من تقارير وزيارات ميدانية واستماع وغيرها، لم تكن مرفقة بأعمال ملموسة وواقعية تقدم للشعب على غرار ما توفره

المنظمات ومكونات المجتمع المدني الناشطة في المجال وهو ما يؤكد الحاجة إلى التركيز على أهمية التطرق للملفات ذات الوزن والأكثر خطورة كمعايير أساسية في الاختيار.

وتمت الإشارة إلى ضبط كيفية تعامل اللجنة مع ملف الطاقة وشبهات الفساد والإخلالات التي تحوم حوله وإمكانية طلب التقارير بشأنه.

في المقابل ركز البعض الآخر من الأعضاء على البعد الإستراتيجي وعلى إنجاز التقييم بخصوص التشريعات المتعلقة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد ومتابعة ملف الحوكمة المفتوحة وتعزيز النفاذ إلى المعلومة بغاية تفعيل القانون وتذليل الصعوبات التي تواجهها اللجنة المعنية.

كما تطرق النقاش لإشكاليات القطب القضائي المالي ولتدعيم إمكانياته وضرورة تمكينه من الوسائل المادية واللوجستية اللازمة للقيام بمهامه على النحو المرجو مع إمكانية أن تقدم اللجنة تقريرا في خصوص تلك الصعوبات والنقائص للجهات المعنية.

كما تم التداول حول الدور الاستشاري للجنة وأهمية مشاركتها بتقديم المقترحات المتعلقة بمشاريع القوانين المعروضة على اللجان مثل القانون الأساسي للميزانية والقانون المتعلق بمحكمة المحاسبات. وانتهت المناقشات إلى جملة من المسائل التي تم الدور الرقابي للجنة، منها الاتفاق على استكمال أعمالها ومتابعة توصياتها المتعلقة بالملفات الأساسية المتمثلة في:

- متابعة مخرجات تقرير نشاط الدورة المنقضية والمتعلقة بملف شركة الخطوط التونسية.

- متابعة ملف الشركة الوطنية للسكك الحديدية

- متابعة ملف حوكمة قطاع الطاقة

- متابعة ملف اقتناء اتصالات تونس لمساهمات في رأس مال المشغل المالطي "قو" للاتصالات

- التعهد بالملفات الطارئة التي تحقق من خلالها اللجنة نتائج ملموسة في مكافحة الفساد وتقديم

تقارير في شأنها والاعتماد في ذلك على خطة اتصالية وإعلامية ناجعة.

- مواصلة وإثراء التعاون مع الجهات الخارجية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة وستمنستر

لليدقراطية و SKL) بخصوص توفير الزيارات والمشاركة في الندوات والتكوين اللازم للجنة

وتنظيم اليوم الدراسي حول "إصلاح وتطوير المنظومة الرقابية" بالتعاون مع الأكاديمية البرلمانية

وبمشاركة الأطراف المعنية.

• **قرار اللجنة:** على إثر مداواتها قرّرت اللجنة:

- المصادقة على مشروع خطة عملها خلال الدورة النيابية الخامسة.

- توجيه مذكرة إلى مكتب مجلس نواب الشعب بخصوص تعيين ممثلين عن مجلس نواب الشعب ضمن تركيبة المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها.

- توجيه مذكرة إلى مكتب مجلس نواب الشعب بخصوص عرض تقرير النشاط السنوي للجنة و3 تقارير خصوصية على الجلسة العامة، وفقاً لأحكام الفصل 94 من النظام الداخلي.

مقررة مساعدة

رئيسة اللجنة

جميلة الجويني

منية إبراهيم